آثار شخصنة السلطة على النظام السياسي في العراق بعد عام(2003)

م.م. هند أحمد عبد عليوي(*)

المستخلص

إن ظاهرة شخصنة السلطة تقوم بتدعيم السلطة التنفيذية، وتهدد هذه الظاهرة البنية التحتية للديمقراطية ، ويمكن أن ينتج عنها تصدع للوحدة الوطنية ، إذا لم تتم معالجتها بشكل مناسب ، وإن أغلب دول العالم لم تنجح في أن تجد حدودًا فاصلة بين المؤسسة السياسية و الأشخاص الذين تتكون منهم تلك المؤسسة ، حيث يوجد خلط بين شخص الحاكم و المؤسسة التي يتولاها ، بل إن المؤسسة في كثير من الأحيان تختفي تحت شخصية الحاكم الفرد وآرائه ونهجة الخاص في الحكم، وهذه الحالة تعرف بشخصنة السلطة التي تقف وراءها عوامل ومسببات مختلفة.

الكلمات المفتاحية : النظام السياسي – شخصنة السلطة

The effects of Personalizing Power on the Political Regime in Iraq after 2003

Abstract:

The phenomenon of the personalization of power strengthens the executive branch and this phenomenon threatens the infrastructure of democracy، and can result in a rift of national unity، if it is not addressed appropriately، and most countries of the world have not succeeded in finding dividing boundaries between the political institution and the people who make up that institution، where there is a confusion between the person of the ruler and the institution that takes over، but the institution often disappears Under the personality of the individual ruler and its opinions and its own approach to government، this situation is known as the personality of the authority behind which different factors and causes stand.

(*) باحثة في برنامج الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين hindahmedabd1311990@gamil.com

Keyword: Political System – Personalization of Power

المقدمة

كل سلطة تقوم على أساس نفسي وعقلي وتمارس فعلها انطلاقًا من دوافع وتجارب وخبرات نفسية عقلية ظاهرة أو باطنة اكتسبتها عبرة وعيها التأريخي لمفهوم السلطة ومن خلال وعيها لما في الواقع من أحداث وإشكالات وعلاقات للسلطة وتختار الكيفية المناسبة لممارسة السلطة والدرجة التي تعمل فيها، لكسب أكبر قدر من الخضوع والطاعة ، كما تختار تبعًا لذلك الوسائل التي تراها أنسب من غيرها لتحقيق ذلك حسب ما يسمح به الوضع الدستوري والبناء الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمع. فإن شخصنة السلطة تشير إلى المظاهر التي تعزز ظاهريًا أو فعليًا سلطة شخص على نحو تندمج فيه السلطة بشخص من يمارسها بحيث يصعب التمييز بينما هو مركز قانوني ووضعي وبين ما هو طبائع شخصية للزعيم أو القائد.

وفي العراق تفرض الشخصنة المفرطة نفسها كعامل إضافي للفشل والانسدادات التي تواجه إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وكانت الاستقطابات الطائفية والقومية غير كافية ويبدو أحيانًا أن من العسير التجرد من الأجندة الشخصيّة عند الخوض في معترك الحياة السياسية، ونشاطات الدولة المختلفة ، وإن لظاهرة شخصنة السلطة آثارًا على مختلف جوانب الحياة وذلك عندما يستبد الحكام في حكمهم ويمارسون الحكم على أساس القوة والعنف ولا يكون مستندًا إلى شرعية شعبية ويكون الحكم ذات نزعة فردية تسلطية فسوف تتولد آثار هذه الظاهرة لتشمل كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث

يعد موضوع البحث من الموضوعات البالغة الأهمية كونه يتعلق بآلية ممارسة السلطة وفق معطيات النظام البرلماني الديمقراطي الذي أخذ به العراق بعد عام (2003).

إشكاليّة البحث

إن موضوع البحث يتناول مدى تأثير هذه الظاهرة على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فرضيّة البحث

تنطلق فرضيّة البحث من نقطة جوهرية مفادها أن مسار بناء الدولة في العراق في ظل الظروف الراهنة يصطدم بمدى القدرة على التحول من شخصنة السلطة إلى مأسستها وبناء دولة المؤسسات والانتهاء بدولة سيادة القانون ، من خلال معالجة الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة.

المطلب الأول: الآثار السياسية

تتسم أغلب النظم السياسية في دول عالم الجنوب بأنها ذات صبغة فردية قائمة على سلطة الحكم المطلق، على الرغم من وجود مؤسسات سياسية رسمية قائمة مثل المجالس النيابية والأحزاب السياسية والاتحادات، حيث تمثل هذه الشبكات مصادر نفوذ لها، وتمتاز هذه الأنظمة بدرجة عالية من الهيمنة على السلطة السياسية، وإن من الآثار السياسية لظاهرة شخصنة السلطة تكون عدّة منها تنافس قطاعات النخبة على مراكز النفوذ السياسي، والموارد، وجمع السلطات ومحاولة احتكارها بيد فئة قليلة، إضافة إلى ممارسة القمع والاضطهاد والفساد المالي والإداريّ .

أولًا: الانفراد بالحكم

إن الانفراد بالسلطة أسهم بدور رئيسي في تعطيل العقل العراقي وعرقلة نموه لاختيار أهل الثقة دون أهل الخبرة والكفاءة لإدارة مرافق الدولة وتسيير شؤونها ، حيث سادت طرق الوساطة والمحسوبية مما فرض على الكثير من الكفاءات العراقية الهجرة إلى خارج البلاد ، وإن الانفراد بالسلطة هو الذي مكنها من إهدار القوانين والمبادئ الإنسانية العامة، فلا يراعى في تنفيذ القوانين وتشريعاتها مصلحة الدولة العليا، بقدر ما يراعى فيها الأمن الشخصي للحاكم وحاشيته ، فيتعطل سير القضاء في مجالات كثيرة من مجالات العدالة الإنسانية ولا يجد المظلوم العاجز نصيرًا ينصره، أو يحمي من الظلم والجور، وإن ظاهرة الانفراد بالحكم في العراق تنسجم وتتناسب مع رغبات أمريكا فإن التعامل مع فرد في يده كل شيء يوفر عليها الكثير من الجهود وفي الوقت نفسه يمكن تغييره بسهولة عند الحاجة، من أجل تحقيق المصالح الخاصة بها [1].

إضافة إلى ذلك فإن الدستور العراقي منح صلاحيات واسعة لمجلس الوزراء ، بما تخوله من ممارسة الحكم بصورة واسعة ، بيد أن رئيس الوزراء عمل على توسيع هذه الصلاحيات في ظل غياب نظام داخلي لعمل مجلس الوزراء ، فإنه بذلك عمل على تعزيز سلطته [2].

ثانيًا: جمع السلطات وتداخلها

عمل رئيس الوزراء على تفسير الدستور العراقي بما يضمن تعزيز صلاحياته، وبدأت الخطوة الأولى بالسيطرة على المؤسسة الأمنية والعسكرية إذ شكّل عام (2007) مكتب القائد العام للقوات المسلحة في محاولة لربط قادة الجيش والوحدات شبه العسكرية وأجهزة الاستخبارات، وقام بإصدار الأوامر مباشرة إلى قادة الوحدات، متجاوزًا سلسلة القيادة العسكرية الرسمية، ومهمشًا

لها[3]. فضلًا عن قيامه بتعين قادة الفرق والوحدات العسكرية بأوامر منه بالوكالة بصفته القائد العام للقوات المسلحة ودون الرجوع إلى البرلمان في تعيين هؤلاء القادة كما نصّ الدستور العراقي على ذلك [4].

واعتمد في تعزيز سلطته على توسيع عسكرة المجتمع فانتشرت التشكيلات المسلحة على نطاق واسع ومن أبرزها (الجيش النظامي، قوات الشرطة، قوات مكافحة الإرهاب، أجهزة الاستخبارات، حمايات المناطق الرئاسية... وغيرها).

ولم يقتصر الأمر على المؤسسة الأمنية فقط، كما عمل على الالتفاف حول الهيئات المستقلة وربطها بمجلس الوزراء لا سيَّما الهيئة المستقلة للانتخابات والبنك المركزي وغيرها من الهيئات واعتبرها مستقلة ماليًّا وإداريًّا لكنها تخضع إلى أوامر مجلس الوزراء [5].

ثالثًا: الإقصاء والانتقام

استخدمت السلطة عدة وسائل قانونية لإقصاء الآخرين لا سيَّما قانون اجتثاث البعث، واتهام خصومها بأنهم بعثيون على الرغم من أنها تركن في كثير من مفاصل الدولة على بعثيين أصدرت لهم قانون عفو خاص من الاجتثاث، كذلك القيام بإعطاء إجازات للوزراء المحتجين على سياسات الحكومة مثل إجازات التيار الصدري، وإجازات للقائمة العراقية، وإجازات مفتوحة للتحالف الكُردستاني وبالتالي انفرد بالحكم فرد واحد [6].

رابعًا: غياب المساءلة

أتاح النظام البرلماني للسلطة التشريعية دورًا مهمًا في مراقبة ومحاسبة الحكومة بيد أن الأمر في العراق طال السلطة التشريعية إذ أضحت عاجزة عن ممارسة مهامها الموكلة لها بموجب الدستور، وبالمقابل تحاول الحكومة تجريد البرلمان من سلطته الرقابية حيث إنّ البرلمان العراقي تميز بضعف أدائه في محاسبة الوزراء على الرغم من الوظيفة الرئيسية الثانية له بعد التشريع هي المراقبة والمحاسبة فإنه لم يتمكن من محاسبة أو إقالة أي وزير من الوزراء على الرغم من ثبات جرائم فساد عليهم [7]. كما امتنع الكثير من الوزراء من الحضور إلى البرلمان للاستجواب كما حدث لوزير الشباب [8].

خامسًا: تسيس القضاء

يعود تسيس القضاء في العراق إلى دخول قضاة عدة إلى المعترك السياسي والبعض الآخر يمثل جهة سياسية أو دينية أو طائفية أو من خلال إصدار أحكام لخدمة أغراض السلطة التنفيذية أو جهة سياسية متنفذة بالتعرض لضغوط منها إغراءات للقاضي وتحفز قدرته على تحدي العدالة بتحريف نصوص التشريعات والتلاعب بمقاصدها ومعانيها [9].

وقد شهدت السنوات الماضية تدخلات سياسية في سلطة القضاء وجنوح بعض القضاة نحوًا انتماءات سياسية ذات نزعة طائفية وعرقية ما يخل بصورة القضاء المستقل، وأن الفصل بين السلطات إنما هو مجرد نوع من توزيع الوظائف بين مؤسسات الدولة وأن القضاء العراقي محنته تتجسد في كثرة التدخلات وفي ممارسة سياسة الطعن والتشهير ضده من خلال وسائل الإعلام[10].

إن تدخل الحكومة في القضاء لا يقف عند التأثير على القضاء فحسب بل يتعدى إلى التأثير سلبيًا في العمل القضائي من خلال التدخل في القضايا المعروضة على القضاء وخاصة أن القضاء العراقي يقف عاجزًا في معالجة ملفات الفساد الإداريّ والمالي لكبار المسؤولين في الحكومة العراقية، كما شجع تراخي مجلس القضاء الأعلى في اتخاذ الإجراءات القانونية في قضايا امتناع السلطات العسكرية في تنفيذ قرارات الإفراج الصادرة من القضاة وهذا دليل على مدى انعدام استقلال القضاء [11].

الوقت الذي يفترض أن تنأى السلطة القضائية بنفسها عن التدخل بالسياسة من أجل المحافظة على استقلالها [12].

فإن وجود سلطة قضائية مستقلة وقوية سوف تحقق اِلتزامًا بالقواعد العامة من قبل المجتمع وبدورها تكون ضامنة لسيادة القانون وأداة للرقابة والمساءلة فلا بُدَّ من توفير نظام قضائي قادر على تحقيق العدالة والمساواة وسيادة حكم القانون.

سادسًا: الفساد المالي والإداريّ

يعد الفساد المالي والإداريّ من المشكلات الأساسية التي أصبحت تواجه الحكومات في مختلف الدول وهي تحدٍ واضح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ إنّ فقدان آليات ضبط المنظمات الحكومية وفقدان آليات المحاسبة والعقاب بما ينسجم مع قانون يؤدي إلى استفحال ظاهرة الفساد الإداريّ، وهذا ما حصل في الدول التي تعرضت للحروب والحصار[13]، ولا تقتصر هذه الظاهرة على دول عالم الجنوب بل تتعدى حتى إلى الدول المتقدمة إذ إنّه لا علاقة لهذه الظاهرة بالتطور والتخلف بقدر ما لها علاقة بأخلاقيات الوظيفة العامة المستمدة من قواعد السلوك الأخلاقي في المجتمع المعني [14].

فإن العراق من الدول التي تعرضت لهذه الظاهرة حيث تعتبر ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداريّ ولو بشكل محدود منذ نشوء الحكومة العراقية في العشرينات من القرن الماضي، لكنها استفحلت بشكل خاص في عام (1980)، ثم زاد انتشارها خاصة بعد غزو الكويت في (1990-1991) وفرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل الأمم المتحدة، والذي صعّد وتيرة الصراع الداخلي على الموارد ورافق ذلك انتشار ثقافة السرقة والرشوة كوباء اجتماعي استمر بالانتشار حتى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) [15].

إن العجز المؤسساتي الذي ساد في العراق بعد عام (2003) أدّى إلى فقدان قوة التأثير للقوانين والتشريعات بوصفها ضابطة للسلوك فالأطر المؤسسية في العراق باتت غير قادرة على تقييد أو الحد من السلوكيات الشاذة الفاسدة التي يتصف بها بعض السياسيين ونخب السلطة والجماعات التي فرضت هيمنتها على المراكز السياسية [16].

فقد أصبح الفساد فسادًا مؤسساتيًا وذلك من خلال استشرائه في بعض دوائر الدولة والشخصيات السياسية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية، فضلًا عن الوحدات الاقتصادية في القطاعين العام الخاص، بالإضافة إلى استشرائه في القيم المجتمعية وذلك بسبب اختلال منظومة القيم المجتمعية [17] مما أدّى ذلك إلى تحول الفساد إلى فساد شبكي ومافيا منظمة ومتداخلة في جميع مؤسسات الدولة سواء كانت (رسمية) أو (غير رسمية) وبذلك تحول الفساد في العراق إلى فساد مؤسسي شامل في ظل تلك المنظومة الشبكية [18].

وقبل تشكيل أول حكومة عراقية انتقلت مظاهر الفساد المالي الإداريّ إلى جميع مفاصل الدولة الجديدة ومنها المؤسسات الحكومية حيث اتسمت هذه المرحلة التي شهدها العراق بأوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية غير مستقرة وبتزايد حالات الفساد التي لم يعتد عليها المجتمع العراقي وغياب المساءلة والشفافية وضعف تطبيق القوانين إضافة إلى ضعف دور الجهاز الرقابي وعدم توحيد المهام الأساسية له تسبب في ازدياد نسبة الفساد [19].

وإن الفساد ليس فقط سرقة المال أو تبديده، بل إن تصرفات من يقبضون على السلطة حيث يمارسون الكذب والدجل ولا يراعون مصالح المواطنين فعلى مستوى مجلس النواب كما هو متعارف عليه يكون منتخبًا لكن في الواقع أنه معين من قبل قادة الكتل السياسية الذين حصلوا على الكثير من الأصوات، وعليه فإن ولاء النواب سيكون إلى قادتهم وليس إلى الشعب ولهذا السبب نلاحظ كيف أن النواب يسارعون إلى إصدار التشريعات التي تهم مصالحهم الشخصية في حين نجدهم يتباطؤون ويختلفون في إصدار التشريعات التي تهم الشعب ومثال على ذلك ما يخص رواتب النواب وامتيازاتهم [20].

ومن الآثار السياسية لهذه الظاهرة تشجيع السياسات التي تعيق التنمية كما تعيق التغيرات السياسية وبالتالي تكون آثاره ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والذي ألقى بضلاله على الحياة العامة للمواطن والتأثير في الموارد العامة على الصعيد الداخلي وضعف في فاعلية الدولة على الصعيد الخارجي لتنمية العلاقات الدولية، ومن الآثار الاقتصادية لها استشراء ظاهرة البطالة بين أفراد المجتمع، والذي ينتج عنه استفحال الجريمة وعدم الاستقرار الأمني ناهيك عن اتساع حالة تفشي الأمية والتسرب الدراسي [21].

إن من أكثر الأسباب لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداريّ في العراق بعد (2003) بهذا الحجم الكبير هو عدم ممارسة القضاء لدوره ومسؤولياته، فقد أثّرَ الفساد في تراجع واضح في جميع

مفاصل الحياة، فأدّى إلى تفاقم مشكلة البطالة وزيادة حدة الفقر الأمر الذي ينجم عن ضعف الأداء الحكومي، وأيضًا تراجع مؤشرات التنمية البشرية حيث قدرت كلفة تأهيل المدارس القائمة وبناء المدراس الجديدة نحو (2،165) مليار دولار خلال المدة (2004–2007)، إلا أن هذا القطاع لم يشهد تطورًا يذكر فضلًا عن انخفاض نوعية التعليم نتيجة لاعتماد المحاصصة في اختيار القيادات التي تشغل المراكز التعليمية [22].

وقد امتد الفساد الإداريّ في العراق ليطول قسمًا من أعضاء البرلمان والوزراء والمدراء العامين إلى أصغر موظف، فقد انعدمت المقاييس الموضوعية والشروط القانونية والضوابط الإداريّة في تبوّء أغلب المناصب التي شغلوها، أو الفساد المالي فقد وصل إلى مراحل متقدمة حيث احتل العراق رأس قائمة الدول الأكثر فسادًا في العالم كما أسهم الفساد المالي والإداريّ في إعاقة المشروع الديمقراطي في العراق [23].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية

تعّد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية من الأسباب المهمة في بروز ظاهرة (شخصنة السلطة) فقد أرجع مجموعة من المفكرين والكتاب التغيرات السياسية إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، وذلك عندما أكدوا أن التأريخ الإنساني هو تعبير عن تطور في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية وأشاروا إلى أن التطورات السياسية التي مر بها العالم ما هي إلا انعكاس لتلك العلاقات [24]، وأشاروا إلى أن الانتقال من مرحلة تنظيمية إلى أخرى تكون تبعًا لتطور علاقات الإنتاج واختراع الآلة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية [25].

إن حالات التخلف الاقتصادي والاجتماعي في دول عالم الجنوب أثرَ بشكل واضح على التطورات السياسية في هذه الدول وبروز عدة ظواهر من أهمها شخصنة السلطة حيث إنّ أغلب شعوب هذه الدول تعاني من تخلف اقتصادي متفاوت بين دولة وأخرى متمثل بوجود أغلبيّة تعاني من الفقر ومن انخفاض دخل الفرد مع وجود أقليّة مترفة تتمتع بالرفاه والامتيازات [26].

فإن ذلك سيوّلد بالتأكيد عدّة مظاهر تفضي إلى عملية شخصنة السلطة، حيث إنّ وجود هذه الأغلبية المسحوقة التي تعمل بكل جهدها على تحسين أوضاعها المعيشية فإنها بذلك لن تكون مستعدة للمشاركة في الشؤون السياسية [27].

كلما تقدمت الدولة اقتصاديًا زاد إسهام أفراد الشعب في الحياة السياسية حيث تنتعش الحياة الديمقراطية، وهذا ما نراه في الدول الغربية وكلما تخلفت الدولة انحصر الدور السياسي بيد فرد واحد أو أقليّة مسيطرة [28]، ثم إن التفاوت بين أبناء المجتمع الواحد يولد نوعًا من التفاوت في السيطرة السياسية حيث يشير الدكتور "صادق الأسود" إلى أن (من يتحكم في القوى الاقتصادية

يستطيع أن يتحكم أيضًا بمن يتعرض لها... لأن من يحرم إنسانًا من المحافظة على بقائه على قيد الحياة يجبره على طاعته) [29].

ويلاحظ أنه في الدول الغنية تكون الحياة الديمقراطية قائمة على أساس الكفاءة السياسية، لذلك فإن الحكام المنتخبين يستلمون السلطة بسهولة، وان الحكام السابقين لا يصرون على البقاء في السلطة لأن انتقال السلطة منهم إلى الحكام الجدد سوف لا يؤثر على وضعهم الاقتصادي أو امتيازاتهم التي تجعلهم يعيشون في مستوى رفيع من الحياة [30]، لكن السلطة في دول عالم الجنوب تعني للعديد من الحكام بأنها مجموعة من الامتيازات الاقتصادية والمعيشية تجعلهم يعيشون في حياة مرفهه وراقية، وإن فقدانهم للسلطة يعني فقدانهم لهذه الامتيازات وللمستوى الاقتصادي الذي يتمتعون به مما تجعلهم يتمسكون بالسلطة ويركزوها في أيديهم خشية فقدها [31].

أما بالنسبة للعراق فقد ورث بعد الاحتلال الأمريكي تركة ثقيلة تمثلت بأوضاع اقتصادية واجتماعية وبيئية متردية، ذات كلف باهظة ولقد تجسدت هذه التركة بشكل خاص في الخدمات الأساسية التي عانى منها الشعب العراقي لعقود طويلة، وتمثلت بسوء في جميع مرافق هذه الخدمات من كهرباء ونقص في المياه الصالحة للشرب وأيضًا من الصرف الصحي، مما سبب انتشار الكثير من الأمراض [32]، يعد الفقر أحد مؤشرات الفشل الاقتصادي في العراق، وهو يمثل عجزًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن الفقر يؤشر إلى إخفاقات واضحة ويفصح عن مكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم وإلى تدني متطلبات الحياة، التي لا تحقق الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات [33].

إن العوامل المحددة والمسببة للفقر لا تنحصر في العوامل الاقتصادية بقدر ما هي تتشابك مع العوامل الأخرى مما يعني أن ظاهرة الفقر هي محصلة لعوامل عدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي حالة العراق كذلك دوليّة وإقليميّة لا ينكر تأثيراتها السلبية، فقد ينتج عن الاحتلال الأمريكي حدوث كوارث إنسانية بشعب العراق وكرامة مواطنيه منذ عام (2003) وما بعدها [34]، وتشير الدراسات إلى أن نسبة الفقر المطلق في العراق كانت في الأعوام (1988، 1993، 2007)، تشكل نسبًا (27%) (31%) (36،59%) على التوالي ويعود هذا إلى أسباب مختلفة خاصة بعد عام(2003) مما أدّى إلى أضرار كبيرة خاصة للفئات الفقيرة، والى ازدياد التفاوت في توزيع الدخل القومي، مما قلل من فرص تحسين مستويات المعيشة وزاد من تهميشهم واستبعادهم اجتماعيًا [35].

وفيما يخص البطالة فإنها تعد من ضمن مؤشرات الفشل الاقتصادي فقد تصاعدت أهمية معالجة البطالة بعد عام (2003)، ضمن ما يسمى باللعبة السياسية والبرامج الانتخابية، وبدلًا من أن يكون العلاج الاقتصادي لها بتخفيض معدلات البطالة، أخذ بعدًا سياسيًا لاكتساب أصوات

الفئات العاطلة عن العمل، مما يعني أن مسألة التشغيل وخفض معدلات البطالة سوف تكون محدودة جدًا ولا يعول عليها في أغلب الأحيان [36].

وفي ظل الضعف في الفرص الاستثمارية الجديدة بعد عام (2003)، فإن توليد فرص العمل تظل ضيقة ومحدودة ولا تتناسب مع حجم البطالة في المجتمع؛ لأن حجم التشغيل ومستواه متغير تابع لحجم النشاط الاقتصادي ومستواه، وإن حجم البطالة يكون مرتبطًا ببنية الاقتصاد، وإنّ البنية الاقتصادية الضعيفة في العراق، تعجز عن توليد فرص عمل ذاتية متناسبة مع أعداد السكان الداخلين إلى سوق العمل وهذا ما يؤدي إلى زيادة نسب البطالة في العراق [37].

إن اتساع هامش الفقر في العراق يعود إلى عدّة عوامل منها اتساع نطاق البطالة، وضعف القدرة الشرائية للمواطن العراقي جراء تزايد معدلات التضخم وبقاء مستوى الدخول ثابتة، إضافة إلى ذلك تزايد أعداد الأسر التي فقدت معيلها وقوة العمل داخلها جراء قتل الشباب أو اعتقالهم، والسرقة المنظمة لأموال العراق، وسوء توزيع الدخول لأسباب سياسية وتسبب ذلك برفع معدلات التذمر من السياسات الحكومية عامة [38].

وقد شهدت معدلات الفقر في العراق ارتفاعًا ملحوظًا ، إذ ارتفعت وفقًا لوزارة التخطيط من (20%) إلى (35%) بين العامين (2005–2009)، كما شهدت المنشآت والمؤسسات الخدمية والإنتاجية أقل التخصيصات، ومنها قطاع الصحة والمياه والكهرباء والطاقة التكريرية والنقل والقطاعات الصناعية المختلفة، قياسًا بمرتبات وامتيازات السياسيين [39]. وإضافة إلى ذلك لم يتم استبعاد اعتماد المعايير السياسية في إعادة توزيع الدخل، ويلاحظ ارتفاع مرتبات ومكافآت وتقاعد السياسيين على نحو جعل العمل السياسي في العراق مغريًا [40].

أما عامل الفساد بنوعيه المالي والإداريّ فقد انتشر بنسب عالية في المشاريع والعقود والمناقصات وجميع مفاصل الاستثمار وأجهزة الدولة حتى باتت تستنزف نحو (70%) من الموازنة الاستثمارية التي أقرت، وبتواطؤ سياسي وإداريّ ملحوظ، إضافة إلى هدر غير مقدر في الموازنة التشغيلية، حيث أصبح العراق من بين أكبر ساحات الفساد في تأريخ الإنسانية، وقد وضعته منظمة الشفافية العالمية بين أدنى تصنيف دول العالم طوال المدة بين (2005–2010) [41].

ومن جانب آخر فإن ما أنجز في العراق من بنى خدمية وإنتاجية طيلة المدة بين (2006–2010) تأريخ ظهور حكومة دائمة وفقًا لنظام سياسي وافق عليه العراقيون في استفتاء عام، يصعب الحديث عنه والأكثر منه انفتاح سوق العراق أمام المنتجات الأجنبية والعربية، بمعنى تحويل العراق نحو الاستهلاك التام وغياب الإنتاج، بل أصبح العراق طاردًا للكفاءات المنتجة، وبتواطؤ سياسي يسهل ملاحظته جراء غياب الحماية لتلك الكفاءات [42].

أما من الناحية الاجتماعية فيجب أن ندرك (استحالة فهم النظام السياسي وتفسيره خارج الواقع الاجتماعي الشامل، وذلك لأن النظام السياسي هو إلى حد بعيد نتيجة للنظام الاجتماعي لأن هذا الأخير سوف يهيئ القاعدة والمحتوى للنظام السياسي) [43].

انطلاقًا من أهمية الواقع الاجتماعي للدولة فقد أخذ هذا الواقع في دول عالم الجنوب أبعادًا عديدة أدّت إلى مجموعة من المظاهر في تلك الدول أبرزها ظاهرة شخصنة السلطة، فهذه الدول العديد منها يمتاز بتنوع عرقي وطائفي واسع إذ لا توجد دولة في العالم تتماثل عرقيًا أو دينيًا، لكن مع وجود التخلف وضعف الوعي والعوز الاقتصادي يصبح ذلك التنوع (العرقي والديني) سببًا لعدم الاستقرار، ما يفقد المجتمع الاندماج الاجتماعي والتقاليد السياسية السليمة والسلمية، حتى أن المنظمات السياسية والحزبية غالبًا ما تقوم على أساس عرقي وطائفي [44].

إضافة إلى ذلك فإن ضعف الوعي وانتشار الأمية نتيجة للأوضاع الاجتماعية المتردية والثقافات المختلفة، يشجع على ظهور الحكومات المركزية ذات النزعات الشخصية، وذلك لأن قلة الوعي الثقافي يؤدي إلى أن ينجذب أعضاء للمجتمع إلى الأشخاص وخاصة الذين يثيرون في نفوسهم الوعود والآمال وليس إلى المبادئ والتنظيمات السياسية وذلك يؤدي إلى بروز ظاهرة شخصنة السلطة [45]، ومن جانب آخر فقد ذهب العديد من الكتاب والباحثين إلى القول بأن ظاهرة شخصنة السلطة تتوافق مع تقاليد ومعتقدات أصلية توارثها أبناء مجتمعاتهم منذ القدم، فمثلًا النظام القبلي السائد في السابق والقائم على احترام زعيم القبيلة [46].

وفي العراق تسبب الاحتلال والتغيرات السياسية– الأمنية في توسع الشرخ الاجتماعي بين المكونات العراقية، بمعنى أن الانقسام السياسي تسبب بتداعيات اجتماعية عدة لم يستطع المجتمع التخلص منها.

الخاتمة

إن ما تقّدم من أثار سياسية واقتصادية واجتماعية تسببت بحدوث اختناق وانغلاق سياسي واقتصادي واجتماعي بات يشكل إعاقة واضحة أمام تحول العراق إلى دولة مدينة الأمر الذي تسبب بوصول موجة الاحتجاج والتظاهر إلى العراقيين وقبلوها وقد أصبحت التظاهرات تعم مختلف مدن العراق نتيجة تذمر الشعب من سياسات الحكومة، إضافة إلى أن انعدام القانون ويقابله انعدام المؤسسات المنظمة للسلوك وهذا ما يؤدي إلى استشراء الفساد في جميع أجهزة الدولة، ومن أجل الحد من شخصنة السلطة في النظام السياسي العراقي لا بُدَّ من اتباع أدوات وآليات رسمية وغير رسمية ، إذ تجعل النظام السياسي يكتسب شرعية ذاتية وهذا ما يمثل جوهر ومضمون عملية تحقيق مأسسة السلطة وقيام دولة المؤسسات .

هوامش البحث

[1] ليث شبر , مظاهر الانفراد بالسلطة , صحيفة كتابات , 2014 , ص2- 3

[2] أوميد رفيق فتاح , إشكالية السلطة والتسلط (دراسة في النظام السياسي العراقي بعد عام (2003)) , أعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية العلوم السياسية , ص 27- 28 .

[3] توبي دودج, العراق على طريق الرجوع إلى الدكتاتورية , مجلة المستقبل العربي ,العدد 403 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , أيلول 2012 , ص111- 112.

[4] انظر: نص المادة (61-خامساً), فق (ج), الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

[5] أوميد رفيق فتاح, مصدر سبق ذكره, ص29-30.

[6] المصدر نفسه, ص30-31.

[7] خضير عباس عطوان, النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية, دراسات سياسية, قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة, بغداد, العدد (2), 2012، ص102-103.

[8] أوميد رفيق فتاح, مصدر سبق ذكره, ص32.

[9] مدحت المحمود, القضاء في العراق (دراسة استعراضية), مكتبة عدنان, بغداد, ط1, 2005, ص12-13.

[10] أثير إدريس عبد الزهرة, واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام (2003), أطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد ,ص120–121.

[11] مدحت المحمود, المصدر السابق, ص39–40.

[12] أثير إدريس عبد الزهرة، مستقل التجربة الدستورية في العراق ، دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع, بيروت ، ط1 ، 2011، ص121.

[13] بشرى محمد سامي حسن الأسدي وحاكم محسن الربيعي, الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق, المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد (409), آذار 2013، ص77–78.

[14] المصدر نفسه, ص78.

[15] علاء حافظ عبد الكاظم, جريدة النهار , العدد (22), كانون الثاني, 2011، ص9.

[16] مهدي زاير جاسم, البيئة الحاضنة للفساد, الحوار المتمدن, العدد (2733)، في 2009/8/9, ص205.

[17] يوسف مصطفى, المؤسساتية, ثقافة المؤسسة (إضاءة في الدلالات), مجلة الثورة , مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر , سوريا – دمشق, 2011/1/20, ص2–3.

[18] هيثم كريم صيوان البدري, الفساد وأثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية, وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة, لهيئة النزاهة, بغداد, 2008, ص415.

[19] نادر فرجاني, الحكم الصالح: رقعة العرب في إصلاح الحكم في البلدان العربية, المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد (256)، حزيران 2000، ص5.

[20] علاء حافظ عبد الكاظم, مصدر سبق ذكره, ص8–9.

[21] حامد عبيد حداد, التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية, كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, العدد (43)، 2010، ص53.

[22] نبيل جعفر عبد الرضا, الاحتلال الأمريكي وإشاعة الفساد في العراق، بحث منشور في كتاب بصمات الفوضى, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2013، ص130–131.

[23] جمال عزيز العاني, ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة, الفساد), مجلة حمورابي للدراسات, دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع, بيروت, العدد (9), السنة الثالثة, آذار 2014، ص46–47.

[24] عبد الرضا الطعان, التنمية الاقتصادية وتركز السلطة في البلدان النامية, مجلة الاقتصادي ، العدد (3) ، بغداد ، 1966, ص5.

[25] ألياس فرح, تطور الفكر الماركسي (عرض ونقد)، دار الطليعة, بيروت, ط5, 1997، ص49–52.

[26] المصدر نفسه, ص52–54.

[27] انظر: بوتمور, النخبة والمجتمع, ترجمة جورج جحا, بيروت ,1972, ص127.

[28] نخبة من رجال الفكر, النظام السياسي الأفضل في العالم الثالث, منشورات عويدات, بيروت,ط1, 1971،ص15.

[29] صادق الأسود, علم الاجتماع السياسي, أسسه وأبعاده، مطبع دار الحكمة ، بغداد ، 1990 , ص102.

[30] المصدر نفسه, ص173-174.

[31] المصدر نفسه, ص174.

[32] كمال ديب, زلزال في أرض الشقاق العراق (1915-2015), تقديم جورج قرم, دار الفارابي للنشر, بيروت, ط1, (2003), ص12-13.

[33] المصدر نفسه, ص13.

[34] جمال عزيز العاني, مصدر سبق ذكره, ص43.

[35] راجي محيل هليل الخفاجي, قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوض في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987-2007) رسالة ماجستير، (غير منشورة), كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, 2009، ص150.

[36] طارق عبدالحسين العكيلي, البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد (11), عدد خاص, بغداد 2006، ص5-9.

[37] المصدر نفسه, مصدر سبق ذكره, ص6.

[38] انظر: كمال البصري, الفساد يبدد إيرادات الدولة والفقر يفتك بنصف العراقيين, جريدة الزمان, العدد (3360)، (30 تموز 2009)، ص15.

[39] المصدر نفسه, ص15-16.

[40] خضر عباس عطوان, مصدر سبق ذكره, ص104.

[41] وسام الشالجي, ما الذي يعوق الاقتصاد الحر في العراق؟ جريدة الزمان, العدد(3349),18 تموز 2009,ص15.

[42] انظر: فراس نعيم عمارة, مواقف الصحافة العراقية من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية الوطنية بعد9/4/(2003)، (دراسة تحليلية), رسالة ماجستير، (غير منشورة), كلية الإعلام, جامعة بغداد, 2009، ص46-47.

[43] نخبة من المؤلفين, النظام السياسي الأفضل في العالم الثالث, مصدر سبق ذكره, ص81.

[44] نديم البيطار, من التجزئة إلى الوحدة, دار الطليعة, بيروت, ط5, 1986، ص305.

[45] رياض عزيز هادي, المشكلات السياسية في العالم الثالث, مطابع التعليم العالي، الموصل ,ط2, 1989, ص134-135.

[46] خليل أحمد خليل, العرب والقيادة, دار الحداثة, بيروت, 1985، ص112.